14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com
الإثنين - 17 فبراير
2014م العدد 15994



### على هامش المنتدى الإقليمي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة :

# الخطط الخمسية و البرامج الاستثمارية يمكن أن تحقق الحياة الكريمة للمواطن العربي

## محمد الربيع : البنوك اليمنية لعبت دورا رياديا في تمثيل الوطن على المستوى الإقليمي والدولي

## محمد السعدي: للبنوك دور كبير في النهوض بالبلاد اقتصاديا عبر تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار

## محمد بن همام: البنك المركزي اليمني يضع في أولويات عمله إصدار الإطار التشريعي لبنوك التمويل الأصغر

**أوضح السفير محمد محمد الربيع امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية في جامعة الدول العربية في لقاء خاص لصحيفة «14 اكتوبر» أن اليمن بحاجة الى تحقيق الامان، الاستقرار و الوفاق بين الاحزاب السياسية وشرائح المجتمع المختلفة من اجل وضع ميزان العدل في كافة مراحل الحياة سواء اقتصاديا او سياسيا او اجتماعيا مؤكدا ان مصلحة اليمن كدولة يجب ان تكون من اولويات اهتماماتنا، وخياراتنا من اجل تجسيد الوحدة اليمنية وعدم الانشقاق دعما للمسيرة الاقتصادية الشاملة للخروج من خط الفقر والبطالة وإعطاء فرص حقيقة للاستثمار المحلي.**

لقاء / أمل حزام المذحجي

التقت صحيفة 14 اكتوبر بالسفير محمد محمد الربيع امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية في جامعة الدول العربية في المنتدى الاقليمي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة الذي عقد في 22 - 23 يناير تحت رعاية محافظ البنك المركزي اليمني و تحت شعار (التوجه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ) نظمته جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمشاركة ممثلي وزارة التخطيط و بنك الامل للتمويل الاصغر، وبرنامج التضامن للتمويل الصغير و الاصغر بنك التضامن الاسلامي الدولي، وبنك سبا الاسلامي، وبنك التسليف التعاوني و الزراعي، و بنك قطر، والبنك المركزي اليمني، و البنك التجاري اليمني وجمعية البنوك اليمنية، و اتحاد المصارف العربية، و المصرف الوطني الاسلامي (العراق)، وبنك مصر لقطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و مصرف التنمية (ليبيا)، و المعهد المصرفي المصري، وشبكة اليمن للتمويل الاصغر، و مصرف الكريمي الاسلامي، وممثلين من وزارة الصناعة و التجارة، و الصندوق الاجتماعي للتنمية (اليمن).

وقال السفير محمد محمد الربيع اثناء اللقاء « ان اليمن تمتلك كوادر شبابية بحاجة الى رفع التوعية الفكرية وتوجيهم نحو التنمية والنمو الاقتصادي من اجل تحقيق المشروعات الاقتصادية التي من خلالها يمكن تحقيق الدخل الذي يكفل للمواطن حياة كريمة، والرفاهية الاقتصادية، و الاجتماعية مؤكدا ان البنوك اليمنية تعتبر بنوكا وطنية لعبت دورا رياديا منذ بدء الثورة الشبابية الشعبية في تحمل المسؤولية وسعيها الى تحقيق الرخاء و الحضور على المستوى الاقليمي والدولي لافتا إلى ضرورة وضع البنوك خارطة طريق تتشابك فيها الجهود لتصبح بنوكا للتنمية و الاقرار لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في كافة المناحي و ليس فقط للقرض والإقراض للسلع الاستهلاكية و السلع المعمرة بل التوجه نحو المشروعات الاحتياطية النقدية، وان يكون القطاع الحكومي شريكا حقيقيا لتسهيل الولوج الى التنمية و المشاركة في اتخاذ القرار للقطاع الخاص الذي ما زال بعيداً عن وسائل الاعلام، ولقاءات مجلس الوزراء، و النواب، و الرئاسة مضيفا ان ذلك خلل يجب تجاوزه ووضع الحلول السريعة لمشاركة القطاع الخاص و الدفع به نحو تحقيق الغايات و المهام المناط به، و الاستفادة منه كقطاع عملي يؤطر الى ان يستفيد و يفيد، و ان يكون القطاع الحكومي رساما للسياسات ومنفذا لسياسات القطاع الخاص و على رأسه البنوك و المصارف اليمنية.

### تحقيق التنمية الشاملة

و اشار السفير خلال اللقاء الى» ان الخطط الخمسية و البرامج الاستثمارية التي كانت ترسم خططاً لتحقيق السكن النظيف و العيش الكريم و الصحة والتعليم للمواطن سابقا كان مسيطراً عليها من قبل قيادات، وقطاعات عليا في الهرم الوطني تعبث بالخطط وتدخر توجهاتها لمصالحها الفردية مؤكدا ان اليمن اليوم امام رؤية جديدة لبناء يمن مدني حديث يؤطر للكفاءات و اصحاب القدرات و العقول التي تستطيع ان تنهض باليمن بعيدا عن الصراعات الحزبية، والقبلية، والمذهبية، والطائفية نحو تحقيق التنمية الشاملة على جميع مستويات الحياة السياسية، و الاقتصادية، والاجتماعية.

وفي حفل الافتتاح للمنتدى أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور/ محمد السعدي دور البنوك وأهميته في النهضة بالبلاد اقتصاديا عبر المشاركة الحقيقية لتنفيذ مخرجات الحوار مؤكدا ان عدداً من رجال ونساء اعمال ومستثمرين شاركوا في مؤتمر الحوار الوطني من اجل المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات مؤكدين دور القطاع الخاص وراس المال المحلي والاستثمار في تغيير الميزان لصالح التنمية والمجتمع والمواطن نفسه مشيرا الى اهمية المنتدى في تبادل الخبرات والمشورة بين المصارف العربية لتعزيز دور البنوك العربية والاتحاد معا من اجل دعم الاقتصاد العربي في مواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية .. منوها إلى أن اليمن بحاجة الى معالجات لمشاكلها الاقتصادية بعد قضاء (50) عاماً من الصراعات السياسية والقبلية التي اضعفت اليمن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

واضاف« ان احداث تغيير جذري يتطلب ولاء وطنياً من قبل جميع المواطنين وعلى راسهم رجال الاعمال الذين لعبوا دوراً فعالاً خلال الازمة مؤكدا ان المصارف والبنوك قدمت عونا حقيقياً من اجل عدم سقوط البلاد رغم كل الظروف الصعبة مدركة دورها الوطني قبل وبعد الثورة في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت نجاحها في كثير من التجارب الدولية والمحلية و شدد خلال المنتدى على ضرورة تشكيل لجنة متابعة ورقابة للعمل بالتوصيات و مخرجات المنتدى وتطبيقها على ارض الواقع.

■ محمد السعدي

■ محمد بن همام

■ محمد محمد الربيع

### تأسيس بنوك متخصصة

من جانبه اشار الاخ / محمد عوض بن همام محافظ البنك المركزي إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر احد العوامل الفعالة حاليا على ارض الواقع التي يلتمسها المواطن في تحقيق طموحه وأحلامه بتأسيس مشروع يستطيع من خلاله العمل والاستفادة وكسب قوته والخروج من خط الفقر نحو مستقبل جيد مؤكدا ان الحكومة اليمنية تسعى نحو تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال توفير التمويلات اللازمة لتطوير هذا القطاع الذي يعد أحد المرتكزات الرئيسية لنجاح أنشطته والتماس ذلك على ارض الواقع بنتائج مرضية.

وأضاف« أن البنك المركزي يضع في اولويات عمله اليمني عملية تطوير وإصدار الإطار التشريعي اللازم من اجل تأسيس بنوك متخصصة في التمويل الأصغر متلقية ودائع برؤوس أموال بسيطة بهدف زيادة فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الائتمان لتمويل أنشطتها الاقتصادية مؤكدا ان هناك مصرفين متخصصين في اليمن للتمويل الصغير والأصغر كبداية ناجحة هما بنك الأمل ومصرف الكريمي وأنه تم منح ترخيص مبدئي لتأسيس مصرف إنجاز كابيتال للتمويل الأصغر الذي هو تحت التأسيس موضحا أن البنك المركزي اليمني تلقى طلباً بتحويل وحدة التمويل الأصغر التابعة لبنك التضامن الإسلامي الدولي إلى بنك متخصص مشيرا الى ان بيانات قطاع التمويل الصغير والأصغر وحجم المحفظة الائتمانية القائمة تقدر بـ ( 9 مليارات ) ريال، وحصة بنوك التمويل الأصغر تقدر بـ (3ر8مليار ) ريال و بنسبة 41 % لعدد (97 ) ألفا و (658 ) مقترضا، نسبة النساء منها 57 % حتى نوفمبر 2013م.

وأكد محافظ البنك المركزي انه منذ بدء نشاط التمويل الصغير والأصغر بلغ ( 53 مليار ) ريال المبالغ التراكمية المنصرفة خلال السنوات الماضية و أن بنوك التمويل الأصغر حققت معدلات نمو جيدة وصلت نسبتها إلى (40 ) % من النشاط الاقتراضي لقطاع التمويل الصغير والأصغر في بلادنا بالرغم من الظروف الصعبة استطاعت توسيع انشطتها على مستوى محافظات الجمهورية.

كما ألقيت عدد من الكلمات من قبل رئيس جمعية البنوك اليمنية الاخ / منصر صالح القعيطي ،وممثلي اتحاد المصارف العربية أكدت جميعها ضرورة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر نظرا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية التي تعاني منها الكثير من البلدان العربية وحرصهم على خلق الوعي الاقتصادي والمصرفي مؤكدين دور القطاع المصرفي العربي حيث يبلغ عدد المؤسسات المصرفية في الوطن العربي نحو (430 ) مؤسسة مصرفية حققت جميعها تطورا كبيرا ونموا متميزا على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها الوطن

## نافذة

### قانون الشركات التجارية اليمني

› أمل حزام

قانون الشركات التجارية رقم (22) لسنة 1997م يأتي تحت سقف وزارة التموين والتجارة والسجل التجاري، و أمين السجل التجاري المكلف بتسجيل التجار، والشركات التجارية، ومدير عام الإدارة العامة للشركات، وهنا يأتي دور الهيئة القضائية التي يقع ضمن اختصاصها البت في القضايا المتعلقة بأحكام القانون لأي شركة تجارية ثم تليها الجمعية العامة للمساهمين ثم الشركة الأجنبية حسب مركزها الرئيسي داخل أو خارج البلاد باسم شركة أو مؤسسة.

وهنا سنعرض بعضاً من المواد التي ينص عليها القانون منها التزام الشركات التجارية المشكلة من شخصين أو أكثر يشترك كل منهم في مشاريع الشركة التجارية بحصة من مال أو عمل ،ويقتسم مع غيره ما ينشأ عن هذه المشاريع من ربح أو خسارة، و يتم تأليف الشركة وتأسيسها وتسجيلها وفقا لأحكام هذا القانون وللمراقب أو أمين السجل أن يرفض تسجيل أي شركة مؤلفة خلافاً لأحكامه ،وللمتضرر أن يطعن أمام القضاء أو يثبت أنها مؤلفة طبقاً للقانون، و يفسر أي نص ورد في العقد أو النظام وفقاً لما ورد في أحدهما ويستكمل بالرجوع إلى أحكام هذا القانون وقانون التجارة والعرف التجاري بما لا يتعارض مع صراحة النص في هذا القانون.

لا يجوز تسجيل شركة باسم شركة أخرى مسجلة في الجمهورية قبلها أو باسم يشبهه بدرجة تؤدي إلى الالتباس أو الغش، و مع مراعاة أحكام المادة (6) من هذا القانون تعتبر جميع الشركات المسجلة بمقتضى القوانين النافذة في الجمهورية قبل العمل بهذا القانون قائمة بشكل مشروع على أن تعدل أوضاعها مع أحكامه خلال مدة أقصاها سنة من تاريخ نفاذه وإلا اعتبرت غير مسجلة، و يحق لمجالس إدارة الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة تعديل أحكام أنظمتها وعقودها المخالفة لهذا القانون وكذلك إضافة الأحكام التي يقتضيها هذا القانون دون الرجوع إلى جمعياتها العامة خلال فترة التعديل المحددة في الفقرة السابقة من هذه المادة على أن يحيط المجلس الجمعيات العامة علماً بذلك في أول إجتماع تعقده، وتخضع إجراءات تعديل أوضاع الشركات وفقاً لأحكام هذا القانون والإجراءات الخاصة بالتأسيس والتسجيل والنشر الواردة فيه، و يجب أن يكون غرض الشركة التجارية عملاً تجارياً مشروعاً ولا يكون مخالفاً للقوانين النافذة، وان تتألف الشركات التجارية المشروعة بموجب هذا القانون من شركات الأشخاص، وشركات الأموال .

وتضم شركات الأشخاص شركة التضامن، وشركات التوصية البسيطة، وشركة المحاصة بينما تضم شركات الأموال شركة المساهمة، وشركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسئولية المحدودة مع الالتزام بإثبات جميع الشركات التجارية باستثناء شركات المحاصة بعقد مكتوب ويجوز للغير عند الاقتضاء أن يثبت بجميع وسائل الإثبات وجود الشركة أو وجود أي نص يختص بها ولا يجوز للشركاء الاحتجاج بالبطلان تجاه الغير .. كما يجوز للغير الاحتجاج بالبطلان في مواجهة الشركاء ، وإذا حكم بالبطلان بناءً على طلب الغير اعتبرت الشركة كأن لم تكن بالنسبة إليه ويكون الأشخاص الذين تعاقدوا معه باسم الشركة مسئولين شخصياً وبالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن هذا العقد حيث تتمتع جميع الشركات التجارية المؤلفة بموجب هذا القانون باستثناء شركة المحاصة بالشخصية.

ويتكون قانون الشركات التجارية اليمني من عشرة اجزاء وخمسة ابواب و (295) مادة تحتوي على قوانين وأنظمة بحاجة الى اعادة النظر فيها بما يتوافق وإعطاء الفرص الحقيقية لراس المال المحلي والعربي والأجنبي في العمل ودعم النهضة الاقتصادية وتشجيع المنافسة وإعطاء المواطن حق الاختيار والتعامل مع كفاءة ونوعية المنتج وجودته.

كما أن علينا أن نفكر جدياً في رغبة الاستثمار و رجال الاعمال داخل وخارج البلاد الذين يتوقون للاستثمار في ظل وجود قانون يحمي مصالحهم ويقف ضد الفساد لاستعادة نهضة التنمية الشاملة بأياد محلية تستطيع دعم مخرجات الحوار الوطني في بناء دولة مدنية حديثة.

# النساء السعوديات يستحوذن على 12 % من السجلات التجارية

■ الرياض / متابعات :

وصل عدد السجلات التجارية المسجلة لسيدات الأعمال في المدينة المنورة إلى حوالي 920 سجلاً تجارياً عام 2012 بزيادة بلغت نسبتها 19.6 % عن العام الذي سبقه، وهو ما يعادل 4 % من إجمالي أعداد السجلات المسجلة بالمدينة.

وأشارت إيمان عبد القادر فلاتة نائب رئيس لجنة سيدات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة إلى أن هذا المؤشر يؤكد رغبة المرأة في اقتحام مجال الأعمال متحدية كل الظروف التي تقف حجر عثرة في سبيل طموحها.

وقالت: "إن منتدى المدينة المنورة للاستثمار يطمح إلى وضع جغرافيا استثمارية للاستفادة من الطاقات البشرية، وموارد الطاقة والخامات والإمكانيات الأخرى كالسياحة والزراعة، وسوف تفتح المجال أمام المرأة لترتاد آفاقاً ومجالات رحبة على الصعيد الاقتصادي، ومن المتوقع أن تبرز مبادرات جديدة ومشاريع يمكن أن تتلقفها المرأة في المدينة خاصة على صعيد الخدمات التي سيكون لها ازدهار كبير بعد اكتمال البنية التحتية للعديد من المشروعات الكبرى.

وأكدت على أن الإصلاحات التي نفذتها السعودية خلال السنوات العشر الماضية لتحسين بيئة الاستثمار أسفرت عن العديد من الإيجابيات على كافة أوجه النشاط الاقتصادي، الأمر الذي مكّن المملكة من احتلال المرتبة الأولى بين الدول العربية ودول الشرق الأوسط والمرتبة الثانية والعشرين على مستوى العالم وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية لعام 2013.

وفي ظل هذا المناخ المواتي برزت العديد من المؤشرات التي تدل على ازدياد مساهمة سيدات الأعمال في مجتمع المتمثل في نشاط المرأة واندماجها في مجال الأعمال، حيث أشارت سجلات وزارة التجارة والصناعة في المملكة إلى تضاعف إجمالي سجلات الأنشطة بالوزارة إلى 172 ألف سجل خلال عام 2012 مقارنة بسابقه أي بزيادة بلغت نسبتها 98 %، وبلغ نصيب المدينة المنورة من هذه النسبة 6 آلاف سجل تجاري بزيادة قدرت 48.5 %، وبنسبة 4 % من إجمالي السجلات على مستوى المملكة بحسب صحيفة الاقتصادية السعودية.

# صندوق النقد : اقتصاد اليمن ينمو لكن التضخم عال

قال صندوق النقد الدولي إنه يتوقع أن يحقق الاقتصاد اليمني هذا العام معدل نمو بنسبة 2.4 %، لكنه أبدى قلقا من ارتفاع معدلات التضخم في البلاد.

ورحب الصندوق في مراجعته السنوية للاقتصاد اليمني بمؤشرات التحسن التي ظهرت في الفترة الأخيرة على الاقتصاد الذي قال إنه حقق العام الماضي نموا بنسبة 6.5 %.

وقال الصندوق إن التحسن الذي طرأ في العامين السابقين يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية التي زادت من عائدات البلاد، ودعمت الحفاظ على أسعار الفائدة مرتفعة ويرجع كذلك إلى الجهود الواعدة التي يبذلها اليمن لخفض الإنفاق العام.

لكن الصندوق قال إنه مازال قلقا إزاء ارتفاع معدل التضخم الذي اقترب من 11 % العام الماضي بسبب الجفاف. وتوقع الصندوق أن يبلغ معدل التضخم 9 % هذا العام.

واقترح مسؤولون من الصندوق كذلك إصلاحا ضريبيا بهدف التقليل من اعتماد البلاد على العائدات النفطية والمساعدة في وقت لاحق من إيجاد مناخ أكثر جذبا للاستثمار.

وشجع الصندوق الحكومة اليمنية على إصدار تشريع يتعلق بالخصخصة وحثها على تنفيذ آلية «لمحاربة الفساد».

المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان
فرع عدن
السرطان قدرهم فلنكن أملهم
4 فبراير
اليوم العالمي للسرطان
للتبرع حساب رقم : بنك التضامن الإسلامي (59595) - بنك سبا الإسلامي (59595) - البنك اليمني للأنشاء والتعمير (595959)
مصرف اليمن البحرين الشامل (1011000) - بنك التسليف التعاوني و الزراعي (1001771326)
أو عبر مكتب المؤسسة : عدن - خورمكسر - جولة العاقل - أمام فندق ميركيور- تلفون :271967 - جوال : 777182277